تقرير هيئة الفتوى والرقابة الشرعية
عن أعمال مصرف الإمارات الإسلامي
للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009

1- الفتاوى والقرارات:

أجابت الهيئة على الأسئلة والاستفسارات التي تلقتها من إدارات المصرف المختلفة وأصدرت بشأنها القرارات والفتاوى المناسبة، وقد عممت هذه الفتاوى للعمل بها؛ كما وجهت الإدارات المختلفة إلى الالتزام بأحكام الشريعة وتنفيذ قرارات الهيئة، وعقدت الهيئة في سبيل ذلك عدة اجتماعات ولقاءات مع إدارات المصرف لتحقيق هذا الغرض.

2- هيكلة التمويل وإعداد مستنداته:

درست الهيئة جميع المعاملات التي عرضت عليها من وحدة هيكلة التمويل التابعة لإدارة التنسيق الشرعي، وقامت بمراجعتها واعتماد هياكل تمويلها وعقودها ومستنداتها.

3- الرقابة والتدقيق الشرعي:

3-1 اطلعت الهيئة على تقارير الرقابة والتدقيق الشرعي عن عمليات المصرف المنفذة خلال العام 2009 وأبدت ملاحظاتها عليها، وقد أبدت إدارة المصرف استعدادها للالتزام بتوجيهات الهيئة.

3-2 جنبت الهيئة ما رأت تجنيبه من أرباح المعاملات المخالفة للشريعة.

3- التدريب:

قامت وحدة التدريب المصرفي الإسلامي التابعة لإدارة التنسيق الشرعي بتنظيم دورات وورش عمل لمختلف صيغ التمويل الإسلامي وإعداد المادة التدريبية ذات العلاقة باللغتين العربية والإنجليزية.

4- تطوير المنتجات:

قامت الهيئة، بالتعاون مع إدارة التنسيق الشرعي بتطوير المنتجات القائمة وابتكرت منتجات جديدة تساير تطورات الصيرفة الإسلامية وتقدم الحلول الشرعية للمشاكل التي اقتضتها تداعيات الأزمة المالية العالمية.

5- الصناديق والمحافظ الاستثمارية:

قامت الهيئة بدراسة هياكل الصناديق والمحافظ الإستثمارية التي أنشأها أو شارك فيها المصرف وراجعت نظم عملها وتداول وحداتها وطريقة إدارتها وتأكدت من عدم مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

6- أجور الخدمات المصرفية:

اطلعت الهيئة على تقرير التدقيق الشرعي بخصوص أجور ورسوم الخدمات المصرفية التي تقاضاها المصرف خلال العام، وتبين لها أنّ هذه الأجور والرسوم لا تخالف ما قررته الهيئة.

7 - التمويل المجمع:

قامت الهيئة بدراسة عمليات التمويل المجمع (Syndications) التي عرضت عليها، وأعدت وراجعت واعتمدت عقودها ومستنداتها، بعد التأكد من عدم مخالفتها لأحكام الشريعة الإسلامية.

8- الاطلاع على الدفاتر والسجلات:

اطلعت الهيئة على ما طلبت الاطلاع عليه من دفاتر المصرف وسجلاته ومستنداته وحصلت على البيانات والمعلومات التي طلبتها لتمكينها من ممارسة واجب الرقابة والتدقيق الشرعي.

9- مراجعة الميزانية:

أعدت إدارة المصرف الميزانية وحساب الأرباح والخسائر عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2009؛ وقد قامت الهيئة بدراسة بنود الميزانية والقوائم المالية وحساب الأرباح والخسائر، وقد تحققت الهيئة من موجودات المصرف والتزاماته حسب البيانات التي قدمتها إدارة المصرف، واطلعت على السياسات المحاسبية لإعداد الميزانية وعلى أسس توزيع الأرباح بين المساهمين والمودعين من جهة، وبين المودعين أنفسهم من جهة أخرى؛ وترى الهيئة أن هذه السياسات وتلك الأسس لا تخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

10- حساب الزكاة:

قامت الهيئة وفقاً لنظام المصرف الأساسي بمراجعة حساب الزكاة الواجب على المصرف إخراجها عن أموال المساهمين المحتفظ بها لديه، والتي بلغت 13,121,385 درهم

(ثلاثة عشر مليوناً ومائة وواحد وعشرون ألفاً وثلاثمائة وخمسة وثمانون درهماً) عن العام 2009؛ وقد تأكدت الهيئة من أنّ احتساب الزكاة قد تم وفق أحكام الشريعة الإسلامية الغراء وفتاوى الهيئة والآلية المعمول بها في المصرف؛ أما مقدار الزكاة الواجبة على مساهمي المصرف فقد أعدت الهيئة خطابا للمساهمين تحدد فيه مقدار الزكاة الواجبة على السهم الواحد.

11- رأي الهيئة:

والهيئة إذ تؤكد أن مسئولية تطبيق الشريعة وتنفيذ فتاوى الهيئة في جميع أنشطة المصرف، تقع في الأساس على إدارة المصرف لتقرر أن أنشطة المصرف ومعاملاته التي أجراها خلال السنة المالية والمنتهية في 31 ديسمبر 2009 لا تخالف في جملتها أحكام الشريعة الإسلامية وفتاوى الهيئة – وذلك في حدود ما عرض عليها من حالات، وما حصلت عليه هي من بيانات، وما قامت به من تدقيق وما أبدته من ملاحظات، وما أظهرته إدارات المصرف من استجابة طيبة لتنفيذ هذه الملاحظات.

والهيئة إذ تشكر الله أولاً، ثم تشكر مجلس إدارة المصرف والإدارة التنفيذية ثانياً، على ما حققه المصرف من نتائج في العام 2009؛ وذلك برغم الأزمة المالية العالمية التي عصفت بالعديد من البنوك والمؤسسات المالية في العالم؛ وهذه النتائج هي من فضل الله تعالى على المصرف الذي تحرص إدارته باستمرار على الإلتزام بأحكام الشريعة في تنفيذ المعاملات المختلفة؛ "ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب".

عن هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

أ.د. حسين حامد حسان

رئيس هيئة الفتوى

والرقابة الشرعية